دور العوائد النفطية في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2018)

The role of oil revenues in building the foundations of the Iraqi economy for the period (1995-2018)

أ. م. د سامي حميد عباس الجميلي
Sami hamed Abbas Al-Jumaili

الباحث رياض جبير مطلك الجميلي
Riyad Jubair Mutlaq Al-Jumaili

جامعة الفلوجة/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
samihamed@uofallujah.edu.iq
ali.reyth1992@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 2020/11/18
تاريخ قبول البحث: 2020/12/12

المستخلص

يهدف البحث إلى دور العوائد النفطية في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي للمدة (1995–2018) وأهم ما توصل اليه البحث للعوائد النفطية آثار إيجابية في حالة التخصيص الأمثل لتلك العوائد لخدمة الاقتصاد والمجتمع من خلال توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الوطنية وتحسين واقع منظومة الإنتاج بما يخدم التنويع الاقتصادي, وآثار سلبية في ظل غياب الإدارة الفعالة لهذه العوائد النفطية وعدم وجود رؤية واضحة للتنمية في ظل الواقع الذي يشهد فشل السياسات الاقتصادية.

وان أهم توصيات البحث بناء إدارة اقتصادية كفؤة وذات إرادة وطنية قادرة على توظيف العوائد النفطية الضخمة واستخدامها في المجالات الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة ، مثل المشاريع الصناعية والمشاريع الزراعية، بحيث تخلق روابط أمامية وخلفية فيما بينها، وكذلك زيادة الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني الآن وفي المستقبل.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية, مرتكزات الاقتصاد

Abstract

The research aims at the role of oil revenues in building the foundations of the Iraqi economy for the period (2018-1995) The most important finding of the research of oil revenues is positive effects in the case of optimal allocation of those revenues to serve the economy and society through Providing the necessary funds to implement national investment projects and improve the reality of the production system to serve economic diversification And negative effects in the absence of effective management of these oil revenues and the lack of a clear vision for development in light of the reality that witnesses the failure of economic policies.

The most important recommendations of the research are building an efficient economic administration with a national will capable of employing huge oil revenues And use it in investment fields with high economic returns, such as industrial projects and agricultural projects, So that it creates front and back links between them, as well as increasing the positive effects on the national economy now and in the future.

Key words: Oil revenues, foundations of the economy

المقدمة

تعد العوائد النفطية من أهم الموارد في اقتصاديات الدول النفطية وخاصة في العراق, إذ تعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي على مدى السنوات الماضية, وأصبحت القوة الدافعة الرئيسية لمعظم نشاطه الاقتصادي نتيجة للعوائد الكبيرة لصادراته النفطية, وأصبح هذا المورد أساس الإيرادات العامة, لذلك يعد القطاع النفطي أحد أهم الركائز الاساسية للاقتصاد العراقي من خلال مساهمته الكبيرة

في تكوين الناتج المحلي الاجمالي, كذلك عن طريق ما توفره العوائد النفطية من عملات اجنبية, فالعوائد النفطية تمثل عصب الاقتصاد العراقي باعتباره احادي الانتاج.

مشكلة البحث

أن سوء استخدام العوائد النفطية عزز من احادية الاقتصاد العراقي وجعله يتأثر بالصدمات الخارجية, مما يجعل من توظيف العوائد النفطية آثار سلبية وايجابية على الاقتصاد من خلال العوامل المؤثرة في العوائد النفطية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو طبيعية أو غيرها.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للعوائد النفطية دور ايجابي كبير على مرتكزات الاقتصاد العراقي.

هدف البحث

1 – تحديد ماهية العوائد النفطية, من حيث اهميتها الاقتصادية وأثارها على الاقتصاد.

2 – بيان مساهمة القطاع النفطي في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي.

منهج البحث

اعتمد الباحث في توضيح الجانب النظري من البحث على المنهج الاستنباطي فضلا عن المنهج التحليلي لتحليل دور العوائد النفطية في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي.

حدود البحث

الحدود المكانية للبحث: تركز البحث على دور العوائد النفطية في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية للبحث: تشمل المدة (2018–1995) وذلك لتضمين الدراسة البيانات ما قبل الاحتلال الامريكي وما بعده لغاية 2018.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى محورين، تناول المحور الاول الإطار المفاهيمي والنظري لماهية العوائد النفطية، بينما تناول المحور الثاني مساهمة القطاع النفطي في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي للمدة (2018–1995), فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول:الاطار النظري والمفاهميمي للعوائد النفطية والعوامل المؤثرة فيها

1–1: ماهية العوائد النفطية:

1–1–1: مفهوم العوائد النفطية: تعرف على إنها "تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط, وذلك مقابل تصدير مورد طبيعي ناضب Natural Exhaustible Resource وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد " **(ناشور,233:2012)**.

وهناك من يطلق عليها بالريع النفطي او الريوع الاستخراجية وهي" تلك الريوع المتأتية من إنتاج وتصدير مورد طبيعي او استخراجي كالنفط والماس و الخ... وتشكل تلك الريوع أكثر من نصف إيرادات الدولة", وبالتالي فأن هذه الريوع تشكل العصب الرئيسي لاقتصاديات الدول ذات المورد الطبيعي او الاستخراجي **(الجبوري,18:2015)**. كما تعرف أيضاً العوائد النفطية بأنها تلك الفوائد الاقتصادية التي تعود على دولة منتجة للنفط والتي يمكن تقديرها نقدًا بصورة مباشرة في وقت إبرام العقد، وتمثل هذه العوائد نسبة عالية من الدخل القومي للدول المنتجة للنفط وتمثل غالبية العملات الأجنبية **(عجمية,126:1988)**.

1-1-2: أهمية العوائد النفطية: تشكل العوائد النفطية مورد مهم بالنسبة للدول الريعية, لأن هذه الدول تعتمد على هذا المصدر في توفير العملات الأجنبية وتوفير أكبر تمويل للنفقات العامة للدولة, لذلك فإن هذه العوائد تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول، فعندما يزداد مقدار العوائد, نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام على المدى القصير أو زيادة حجم الإنتاج على المدى الطويل, يزداد النشاط الاقتصادي لهذه الدول, والعكس في حالة الانخفاض وتسمى هذه الظاهرة (تبعية الاقتصاد على قطاع النفط), **(الخفاجي,24:2017)**. تعتمد معظم الدول المعتمدة على النفط لتمويل اقتصاداتها وذلك لما يتمتع به من مزايا ايجابية عديدة, ولكن في الوقت نفسه يتميز بتقلب الأسعار من وقت لآخر, مما يؤدي الى تقلب عوائده, ومن ثم يتعرض الاقتصاد الى تقلبات نتيجة للتقلبات التي تصيب القطاع النفطي, كما هو الحال في الدول النفطية العربية التي تواجه تحديات حقيقية, فهي تمس أساس وجودها وهو تآكل أساسها المادي (عوائد مالية) نتيجة للأزمات السياسية والعسكرية (حرب الخليج الأولى والثانية) التي أدت الى انخفاض أسعار النفط وانتشار السلوك الغذائي والفساد المالي وإهدار الإمكانيات المالية غير المبررة, وقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض النمو الاقتصادي ومعدلات تكوين رأس المال وسوء توزيع الثروة بين الأفراد**(المرزوك,70:2008)**. نتيجة لما سبق, فإن عائدات النفط لها آثار إيجابية وسلبية وهذه الآثار هي نتيجة لإدارة العوائد النفطية إذا كانت الإدارة سليمة ولديها خطط استراتيجية وطنية ومستقبلية, فستكون إيجابية إما اذا كانت الادارة ذات العقلية الريعية تنظر الى العوائد النفطية باعتبارها مصدر رزق او مصادفة, ويكون واجبهم الوحيد هو توزيع العوائد النفطية على المواطنين من أجل تأمين ولائهم وبالتالي استمرارية قوتهم, وبهذه الطريقة, تم قطع العلاقة بين تدفق العوائد النفطية الى الدولة وبين الجهود الإنتاجية الإجمالية, اي انها تعتقد أن العوائد النفطية لم تأتي نتيجة للعمل الإنساني المنظم الناتج عن الجهد او المخاطرة **(الجبوري,19:2015)**. ومن هنا تبرز أهمية هذه العوائد والتي تتميز بآثارها الايجابية والسلبية في الاقتصاد بصورة عامة التي يمكن توضيح بعض هذه الآثار بالآتي:

1-1-2-1:الآثار الإيجابية للعوائد النفطية:

هناك العديد من الآثار الايجابية للعوائد النفطية والتي يمكن تلخيص بعضاً منها وكما يأتي:

1 – تحقيق معدلات عالية من الرفاه المادي والاقتصادي للمواطنين من خلال زيادة دخل الفرد وزيادة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين مثل التعليم, الصحة, الامن والضمان الاجتماعي ..الخ, عن طريق الانفاق العام, الذي يؤدي الى زيادة أكبر في الدخل القومي, وهذا يؤدي الى زيادة دخل الأفراد**(عبد الفضيل,115:1979)**.

2- ينجم عن زيادة العوائد النفطية تطور كبير في مشاريع الهياكل الارتكازية, والتي توسعت بشكل كبير وتلقت استثمارات ضخمة خلال فترة ارتفاع العوائد النفطية, سيؤدي ذلك الى تسهيل عملية الانتاج في المستقبل وإزالة الاختناقات لهذه العملية في ضوء عدم وجود الهياكل الارتكازية **(شاهو,39:1985)**.

3- تؤدي الزيادة في العوائد النفطية الى زيادة في العملات الاجنبية, مما يؤدي الى زيادة معدل التبادل التجاري الخارجي وتحسين واقع النظام الإنتاجي, أي القطاع الصناعي والزراعي بسبب شراء الآلات والمعدات وخاصة ادخال التكنولوجيا الحديثة, مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتج فيزداد حجم الصادرات والميزان التجاري يكون في حالة فائض. كما شهدت دول الخليج قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على النفط, بالإضافة إلى دور العوائد النفطية في اقتصاديات دول الخليج والمكون الرئيسي لدخلها القومي, كما شهدت قيام حركة تجارية كبيرة اعتمادا على العوائد النفطية**(اسماعيل,22:2010)**.

4- ان العوائد النفطية لها تأثير ايجابي من خلال توفير الحد الأدنى للمبالغ النقدية اللازمة لأداء الوظائف الأساسية للدولة (تغطية النفقات العامة للدولة), وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الوطنية, مثل مشاريع الإسكان والبنية التحتية وغيرها, ففي العراق ساعدت إيرادات النفط المرتفعة في زيادة حجم الاستثمار, وخاصة الحجم الكبير للاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية, إذ سجل إجمالي الاستثمار أعلى معدل نمو سنوي خلال الفترة 2005-2006, حيث بلغ 64.3%, في حين

سجل العراق أعلى معدل نمو في إجمالي الاستثمار بين الدول العربية في عام 2006 بنسبة 41.1%, ويعكس هذا التطور الإيجابي في إجمالي قيمة الاستثمار زيادة في عائدات تصدير النفط **(بريهي,30:2011)**.

1-1-2-2: الآثار السلبية للعوائد النفطية:

على الرغم من المزايا والفوائد للعوائد النفطية التي تعود للدول المنتجة، إلا أنها لا تزال لها العديد من الآثار السلبية، ويمكن تلخيص بعض هذه الآثار على النحو التالي:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على قطاع النفط وما ينتج عنه من تقلبات وصدمات وعدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي مقرونة بالتقلبات في العوائد النفطية, يحدث هذا الموقف عندما تزيد مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي أو ما يسمى (بالاقتصاد الريعي), ما يجعل البلدان النفطية معرضة بدرجة كبيرة لخطر التحول في الطلب نحو مصدر جديد للطاقة, وأن أي تحول إلى مصدر جديد للطاقة من قبل البلدان المتقدمة, يضع البلدان النفطية في مواجهة مشكلة خطيرة لا يمكن حلها في الأمد القصير**(الخفاجي,25:2017)**, وأن الاعتماد الكلي على العائد النفطي القابل للتراجع مع انخفاض الأسعار والاتجاه المستمر نحو زيادة أعداد الموظفين للقطاع الحكومي والاعتماد على الدولة يؤدي الى ظهور بطالة مقنعة تؤدي الى حدوث أزمات مستقبلية, وعند مستوى معين لن يتكمن القطاع الحكومي من التوسع أكثر, خاصة إذا انخفضت أسعار النفط وكانت القيمة الاقتصادية والاجتماعية للوظيفة الحكومية أعلى, مما يجعلها مكاناً للمزيد من المنافسة **(التقرير الوطني للتنمية البشرية,56:2014)**.

2- إن توفر العوائد النفطية وعدم وجود رؤية واضحة للتنمية في ضوء الواقع الذي يشهد فشل السياسات الاقتصادية, اذ لم توجه موارد النفط الى القنوات المهمة التي من شأنها أن تحدث تغيراً جوهرياً في الهيكل الاقتصادي الذي تعانيه البلدان النفطية, حيث من المفترض أن يتم استخدام عائدات النفط كقوة دفع قوية من خلال القدرة على توفير قدر من الموارد بما يتناسب مع احتياجات الاستثمار التي يمكن للاقتصاد الوطني أن يبدأ بها ويتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي واجراء التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني, الا إنه في ظل انعدام استراتيجية تنموية مناسبة وسوء تخصيص عائدات النفط سيكون الفشل هو نصيب التنمية, ويبقى الاقتصاد غير قادر للنهوض بأعبائه معتمداً على العوائد النفطية **(الشمري,13:2010-14)**, إذ نجد أغلب الحكومات في الدول النفطية تختزل السياسات الاقتصادية بموازنات سنوية متتالية لإعادة توزيع عائدات النفط وإعادة تدويرها في شكل إنفاق موسع على البنية التحتية والقطاع العام والخدمات من أجل تحقيق النمو, وهذا ليس بالضرورة أن يكون شكل التوزيع العادل للثروة **(ياسر,23:2013-22)**.

3- تؤدي إيرادات النفط المرتفعة الى توازنات متعددة في الاقتصاد وأسوء توازن فيها يتميز بمستوى عالٍ من البحث عن الريع وانخفاض الإنتاج, إضافة الى انخفاض الأنشطة الإبداعية أكثر من أي أنشطة أخرى, وبما أن الإبداع والتكنولوجيا هما أهم عامل محرك للنمو الاقتصادي, فإن سعي الدول النفطية الى تحقيق عائد أكبر من النفط, يعتبر من أكثر العوامل التي تحد من النمو**(محمد,36:2012)**.

4- تؤدي الزيادة في العوائد النفطية الى زيادة الإنفاق, مما يؤدي الى زيادة في الدخول الحقيقية للمستفيدين من عائدات النفط, حيث يتم توجيه جزء من الزيادة نحو الإنفاق على السلع المنتجة محلياً, ليرتفع الطلب على السلع المحلية, ولكن هذه الزيادة ستؤدي الى ارتفاع أسعارها, ومن ثم يتحول الطلب الى السلع التجارية المستوردة نتيجة لانخفاض أسعارها بالنسبة للسلع المحلية, فينتقل التأثير سلباً على الميزان التجاري **(حكيمة,123:2017-124)**.

5- تؤدي إيرادات النفط المرتفعة الى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع اسعار السلع والخدمات, الأمر الذي يؤثر سلباً على أفراد المجتمع ,وخاصة ذوي الدخل المحدود, إضافة الى ارتفاع تكاليف الانتاج والتوزيع, فأن أسعار المواد الغذائية هي الأكثر

تضرراً بارتفاع إيرادات النفط, بسبب التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الإنتاج **(الجبوري وعبد المهدي,2019:769)**. والتضخم هو "الارتفاع في اسعار السلع والخدمات مرافقاً له انخفاض في القدرة الشرائية للنقود", السبب الرئيسي هو الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل البلدان الصناعية **(داود,2016:1054)**.

2-1: العوامل المؤثرة في حجم العوائد النفطية: يتأثر حجم العوائد النفطية بعدد من العوامل, أهم تلك العوامل وهي تقلبات أسعار النفط الخام , الاحتياطي النفطي , محدودية القدرة الانتاجية و تقلب سعر صرف العملات العالمية.

1- تقلبات أسعار النفط الخام: تتميز سوق النفط العالمية بأدائها غير المتوقع (أي تقلبات أسعار النفط العالمية), مما أدى إلى صعوبات كثيرة في تخطيط الموازنات وضمان الحفاظ على تقديم الخدمات العامة, لأن تقلب أسعار النفط الخام له أهمية خاصة في البلدان التي تعتمد على العوائد النفطية لتمويل الإنفاق العام **(خؤشناو وبلبلس,2018:94)**, فالتقلبات الحادة والسريعة وغير المتوقعة في أسعار النفط الخام تؤدي الى صعوبة في التحكم في استقرار السياسات الاقتصادية الكلية , فالانخفاض الحاد والسريع وغير المتوقع في أسعار النفط سيؤدي الى انخفاض حاد وسريع وغير متوقع في العوائد النفطية في الدولة المصدرة للنفط , حيث كلما كان اعتماد الدولة على عائدات النفط زاد تأثرها بالانخفاض, وبالتالي فإن الدولة لن تكون قادرة على السيطرة على وضعها المالي , وخاصة إذا استمر التدهور لفترة طويلة , ولكن إذا ارتفع سعر النفط بشكل حاد وسريع وغير متوقع , فإن هذا سيؤثر على اقتصادات الدول المستوردة للنفط متمثلاً في اختلال ميزانها التجاري وزيادة في تكلفة إنتاج السلع وأسعار الطاقة التي تعتمد على النفط الخام**(راهي وعلي,2015:54)**.

أن استقرار أسعار النفط الخام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المنتجة والمستهلكة له, وبالتالي فإن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط الخام من فترة الى أخرى نتيجة للتغيرات التي تحدث في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط, سواء كانت هذه إيجابية أو سلبية, إذ تساهم الظروف السياسية والاقتصادية بالإضافة الى الظروف الأمنية لهذه البلدان, في التأثير على الأسعار الدولية للنفط الخام سواء كان ذلك هبوطاً أو صعوداً**(مهدي,2015:109)**, ومن المعروف ان العوائد النفطية في البلدان المصدرة للنفط تعتمد على أسعار النفط الخام وكمياته من النفط الخام المصدر, إذ من الطبيعي أن تكون العوائد النفطية عرضة للتقلبات, ومن ثم فأن عدم استقرار أسعار النفط الخام يؤثر على جميع القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة, وخاصة قرارات الموازنة العامة التي ترتبط ارتباط وثيق بحجم العوائد النفطية **(علي و أخرون,2016:447)**, نتيجة لذلك, اقترح بعض الكتاب الاقتصاديين ,(Engel and Meller, 1993; Engel and Valdés, 2000; Davis, 2001)استخدام أموال النفط لإنشاء صناديق الادخار لمعالجة المشكلات التي تنشأ عن عدم استقرار أسعار النفط, هذه الصناديق المعروفة باسم صناديق الاستقرار, لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النفطية, إذ عندما تكون العوائد النفطية مرتفعة , يمكن تحويل جزء من هذه الإيرادات من الموازنة إلى صندوق الاستقرار وفي المقابل, عندما ينخفض سعر النفط, يمول صندوق الاستقرار عجز الموازنة, لذلك لن تضطر البلاد إلى خفض الإنفاق على التنمية أو مقاطعة المشروعات غير المكتملة, بل يمكنها بدلاً من ذلك تمويل هذه المشروعات من خلال صندوق الاستقرار **(YACOUB,2015:189)**, ومن ثم إن ارتفاع أسعار النفط الخام يصب في مصلحة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام, حيث تزيد إيراداتهم النفطية (أساس وارداتهم المالية),لأنها تؤثر عليها بشكل إيجابي وفي إعداد الموازنة العامة, فيما يكون ارتفاع أسعار النفط غير مناسب للدول المستهلكة, حيث إن هذه الزيادة تزيد من الأعباء المالية المترتبة عليها, مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة, فيما يكون الوضع معاكس في حالة انخفاض أسعار النفط وما ينتج عنها من مخاطر ومشاكل **(الجباري,2015:84)**.

2- الاحتياطي النفطي: يعرف الاحتياطي النفطي بأنه "كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها وفق البيانات المتوفرة عنها من خلال عملية البحث في المنطقة المكتشفة وكذلك إمكانية استخراج تلك الثروة بوسائل ومعدات فنية متوافرة" **(الشمري,2016:41)**, ويعد الاحتياطي النفطي احد العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم العوائد النفطية, إذ توجد علاقة طردية بين حجم احتياطيات النفط وحجم عائدات النفط, كما ان اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها

بالتكاليف الاقتصادية بما يتوافق مع مستوى أسعار النفط الخام, كما ان التوسعات تؤدي الى إضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في حفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقاً والتي لم يتم استغلالها بالكامل ستؤدي الى زيادة في حجم عائدات النفط **(ناشور,245:2012)**. كما أن للتقدم التكنولوجي أهمية كبيرة في حجم عائدات النفط, والتي تظهر من خلال استخدام النفط الذي تحتويه الآبار الموجودة في ما يسمى (المناطق الصعبة),التي عند الإنتاج منها تتساوى الكلفة الحدية (MC) مع الإيرادات الحدية (MR), أي أن تكلفة الإنتاج الحدية تساوي الإيرادات الحدية, لكن التطورات التكنولوجية دفعت منحنى التكلفة الحدية إلى الأسفل, ما جعل استغلال هذه الآبار ممكناً من الناحية الاقتصادية, لذلك على سبيل المثال, قبل أقل من قرن من الزمان, لم تستطع البشرية الاستفادة من النفط الموجود في الآبار الواقعة في قاع البحار والمحيطات لأسباب تقنية أو اقتصادية, الا أن الإنتاج من هذه الآبار ممكن بسبب التطور التكنولوجي **(مجيد,53:2009)**.

3- **محدودية القدرة الإنتاجية:** هناك علاقة وثيقة بين عائدات النفط وقدرة إنتاج النفط, إذ أدى الانخفاض المستمر في أسعار النفط خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي إلى العزوف عن الاستثمار في صناعة النفط وتقليص الاستثمارات اللازمة لتوسيع الطاقة الانتاجية للنفط, وانخفاض الاستثمارات في تطوير قطاع النفط والحفاظ على حقول النفط, ومن أجل زيادة عوائدها من النفط اضطرت معظم البلدان المنتجة الى الإنتاج بأعلى طاقة ممكنة , دون مراعاة الآبار والمكامن **(فرج,46:2015)**.

4- **تقلب سعر صرف العملات العالمية:** المقصود بها التغيير في سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض, ويؤدي الى انخفاض في إمكانية الأموال العربية المودعة بعملة يكون سعرها منخفضاً مقارنة بالعملات الأخرى, وبما أن أسعار النفط بالدولار, فقد انخفضت القدرة الأصلية لعائدات النفط المودعة بالدولار تجاه العملات الأخرى, لذلك يؤدي الى خسارة في عائدات الارصدة المودعة بالدولار**(داود,1054:2016)**. ويلاحظ أنه رغم ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الفترة (1989-1986), إلا أن قوته الشرائية أخذت في التآكل مما يعني أن القيمة الحقيقية لعائدات النفط العربية في تلك الفترة كانت أقل مما كانت عليه, وفي عام 1990 على الرغم من الزيادة في العوائد النفطية العربية, أدى الى انخفاض في القوة الشرائية للدولار ب11.3%, وفي عام 1993 كانت الأوضاع أسوء عندما تزامن انخفاض القيمة الأسمية للعوائد النفطية العربية مع ارتفاع سعر صرف الدولار وقوته الشرائية, وهذا يدل على العلاقة العكسية بين سعر النفط الاسمي والقوة الشرائية للدولار, فكلما ارتفع سعر النفط الإسمي تنخفض القوة الشرائية للدولار, وتعاني الدول العربية من انخفاض سعر النفط الإسمي ادى الى ارتفاع القوة الشرائية للدولار الأمريكي, وقد انخفضت القوة الشرائية للدولار الأمريكي حوالي 17% عام 2003 عندما ارتفعت العوائد النفطية العربية **(نعيمة,113:2009-114)**.

المحور الثاني

مساهمة القطاع النفطي في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي للمدة (1995-2018)

2-1: مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ورأس المال الثابت:

2-1-1: مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية لإنتاج السلع والخدمات, باستثناء قيمة الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات, ومن ثم فهو يشمل إجمالي القيم المضافة الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الإقليمية للبلد ومساهمة عوامل الإنتاج الوطنية وغير الوطنية **(عبود,39:2014)**. لذلك يعد أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لقياس مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد درجة تنوع الاقتصاد, وان زيادة الناتج المحلي الاجمالي تنعكس مباشرة على حجم الدخل القومي ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي. ويعد قطاع النفط أحد القطاعات التي لها تأثير كبير في الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النفطية ولا سيما في العراق, وذلك بسبب مساهمته الكبيرة في تكوين هذا الناتج **(صالح,50:2016)**, ومن ثم فأن التغيرات التي تحدث في حجم الانتاج النفطي وتصديره اضافة الى التغيرات في أسعار النفط الخام العالمية والتغيرات في قيمة الدولار الأمريكي (العملة التي يتم بها

تسعير النفط الخام), تنعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى الدور الأساسي والمتزايد لقطاع إنتاج وتصدير النفط الى زيادة كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويوضح الجدول (1) الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي:

جدول (1) مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي العراقي (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي 1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % 2	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي 3	نسبة مساهمة القطاع النفطي % 4
1995	6695482.9	-	1706.0	0.03
1996	6500924.6	(2.91)	6922.8	0.11
1997	15093144	132.17	11152807.8	7.39
1998	17079576.8	13.16	11749021.2	68.79
1999	34359781.6	101.17	26930705.7	78.38
2000	50150752.0	45.96	41849981.4	83.45
2001	40750725.7	(18.74)	30816987.2	75.62
2002	41223540.5	1.16	29044563.4	70.46
2003	29894476.2	(27.48)	20372293.8	68.15
2004	47958545.6	60.43	30855992.8	64.34
2005	64000065.6	33.45	42529152.0	66.45
2006	95587954.8	49.36	53030897.0	55.48
2007	107828462.5	12.81	59274337.1	54.97
2008	157026061.6	45.63	87521201.0	55.74
2009	130643200.4	(16.80)	56563771.6	43.30
2010	162064565.5	24.05	73569919.4	45.40
2011	217327107.4	34.10	115999413.1	53.38
2012	254225490.7	16.98	127225674.3	50.04
2013	273587529.2	7.62	126445194.4	46.22
2014	266420384.5	(2.62)	117445711.4	44.08
2015	199715699.9	(25.04)	62480838.8	31.28
2016	203869832.2	2.08	61361951.5	30.10
2017	224636323.2	10.19	89065057.7	39.65
2018	258035199.6	14.87	118298239.7	45.85
المتوسط				49.11%

المصدر: الحقل (1,3)اعداد الباحث اعتماداً وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة, الحقل (2,4) اعداد الباحث.

– الارقام ما بين الاقواس سالبة

يتضح من الجدول(1), أن الناتج المحلي الإجمالي للمدة المدروسة شهد تذبذباً واضحاً بسبب الظروف التي مرت بها البلاد من حروب وعقوبات اقتصادية أدت الى توقف تصدير النفط وتدهور الانتاج الصناعي والزراعي ومن ثم تدهور الناتج المحلي الإجمالي في العراق , وان هذا التذبذب نتيجة للتذبذب في الإيرادات النفطية, فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 بنسبة تغيير سالبة بلغت (2.91−), وعندما تم تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1997, ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي وزاد إنتاج وتصدير النفط الخام, وهو ما يعني زيادة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من جهة وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد من جهة اخرى. اذ زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (6500924.6) مليون دينار عام 1996 الى (150931144) مليون دينار عام 1997 وارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى (7.39%) مقارنة في العام 1996 ثم ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً لتصل الى أقصى نسبة خلال المدة المدروسة عام 2000 بنسبة مساهمة بلغت (83.45%) وهي أعلى نسبة مساهمة في تاريخ العراق خلال المدة المدروسة نتيجة لارتفاع انتاج وتصدير النفط الخام فضلاً عن الارتفاع في أسعار النفط الخام للبرميل

ومن ثم تراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2000 نتيجة لانخفاض الانتاج اليومي للنفط الخام والتذبذبات في أسعار النفط الخام وعلى أثرها انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى (75.62%) عام 2001 وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (40750725.7) مليون دينار مقارنة في عام 2000.

أما بعد عام 2003 شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً نتيجة زيادة معدل الانتاج اليومي للنفط, ففي عام 2005, ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (33.45%) بالإضافة الى زيادة نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (66.45%), على الرغم من انخفاض إجمالي إنتاج النفط اليومي بنسبة (7.04-%), ويعود السبب في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي رغم انخفاض حجم الإنتاج والصادرات النفطية الى ارتفاع أسعار النفط من (36) دولار عام 2004 الى (50.6) دولار عام 2005, واستمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع حتى عام 2009, على الرغم من جولات الترخيص وارتفاع معدل الإنتاج النفط اليومي بنسبة (2.41%) فقد انخفض بنسبة (16.8%) ,ويعود ذلك الى انخفاض أسعار النفط الخام من (94.4) دولار عام 2008 الى (61.0) دولار عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية وبلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (43.30%).أما في عام 2010 فقد شهدت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (24.05%)نتيجة زيادة انتاج النفط الخام ,كذلك ارتفاع أسعار النفط الخام في عام 2010 الى (77.4) دولار اي بنسبة (26.89%) عن عام 2009, كذلك الحال بالنسبة لبقية الأعوام. أما بالنسبة للانخفاض الكبير في نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2014-2015-2016), فأن هذا لا يعني تطور الهيكل الاقتصادي العراقي وتقليل اعتماده على قطاع النفط, بل يرجع ذلك الى انخفاض أسعار النفط, مما أدى الى انخفاض مساهمة قطاع النفط تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 بنسبة (2.62-%) وبنسبة (25.04-%) عام 2015 تزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام من (96.3) دولار عام 2014 الى (49.6) دولار عام 2015 ثم الى (40.8) دولار عام 2016. في حين ان الاعوام (2017-2018) شهدت نمو ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام من (52.6) دولار عام 2017 الى (69.8) دولار عام 2018. ان متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة المدروسة (1995-2018) بلغ (49.11%) ان ارتفاع هذه النسبة تعكس مدى اعتماد الاقتصاد العراقي الكبير على العوائد النفطية من خلال مساهمة العوائد النفطية في اجمالي الناتج المحلي, وهو ما يعكس مدى الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ومن ثم استغلال وهدر الثروة النفطية الناضبة, وهو انتهاك لحقوق الأجيال القادمة من الثروة النفطية بالإضافة الى التبعية الاقتصادية ومدى خطورة ذلك على الاقتصاد العراقي , ومن ثم فأن اي تقلبات في انتاج وتصدير النفط اضافة الى الأسعار النفطية تنعكس آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي العراقي. والشكل (1) يوضح تطور مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1995-2018).

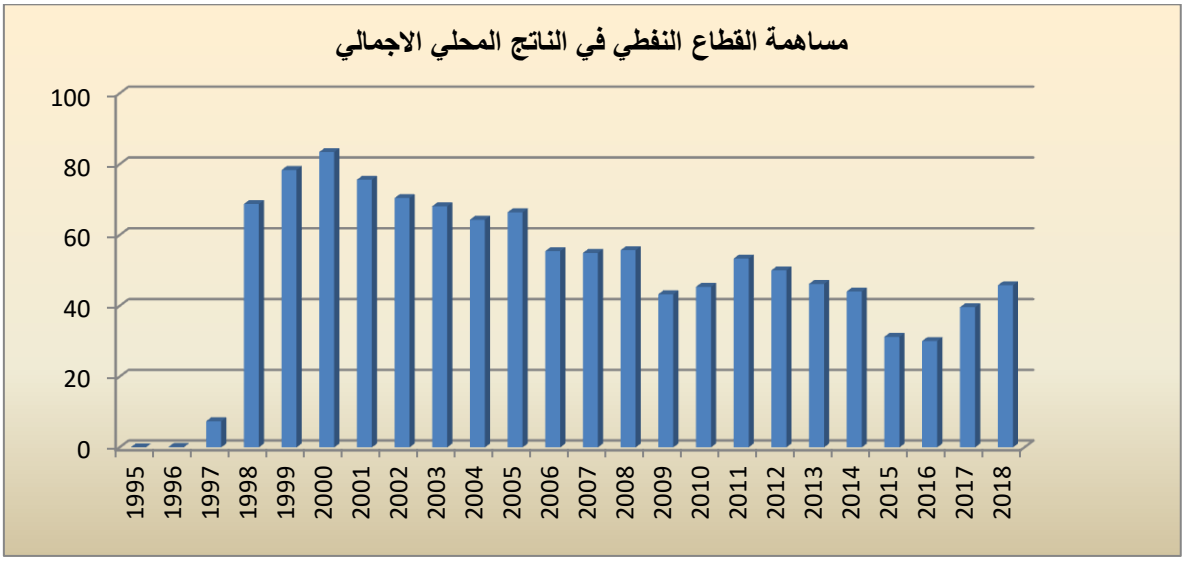

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع النفطي للمدة (1995-2018)

2-1-2: مساهمة القطاع النفطي في تكوين اجمالي رأس المال المحلي الثابت: يتمثل تكوين رأس المال الثابت في توجيه بعض الموارد الطبيعية وغير الطبيعية لخلق رأس مال جديد, مما يعني حرمان المجتمع الحالي من السلع الاستهلاكية بقدر حجم رأس المال الموجه للاستثمار, وهو ما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ثم زيادة المنتجات الاستهلاكية في المستقبل بمؤشر أكبر من المؤشر الذي حرم منه المجتمع في الوقت الحالي**(ابو العلا,2007:121)**.

ان من الضروري ايجاد التناسب الملائم بين التراكم والاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد, اذ أصبح أحد أهم القضايا الأساسية التي تتفاعل فيها الجوانب الاقتصادية مع الجوانب الاجتماعية والسياسية. وأن اهتمام الدول النامية بشكل عام بإدارتها الاقتصادية لا يركز على ضمان علاقة تناسبية بين مؤشرات التراكم والاستهلاك فقط, بل على العكس من ذلك, فإنه يهدف أيضاً الى توافر التناسب الكافي داخل التراكم وبين أجزائه المختلفة وداخل كل جزء منها أولاً وضمان نسبة مناسبة بين الاستهلاك وأجزائه المختلفة ثانياً **(حبيب,1977:30)**, ويؤدي النفط دوراً مهماً في تكوين رأس المال المحلي الثابت, خاصة في البلدان التي تعتمد على مصادر النفط , فالقطاع النفطي يساهم في الجزء الأكبر من عملية تراكم رأس المال من خلال عائدات النفط التي تحصل عليها الدول من خلال تصدير النفط الخام ومشتقاته, ومن ثم توجيه نسبة من هذه العائدات نحو الاستثمار في بناء القطاعات الإنتاجية, كون النفط مورد قابل للنفاذ لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر وحيد للدخل. لذلك فإن نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى أصبح محكوماً بالقطاع النفطي سواء من حيث التوسع الاستثماري, أو كجزء من تطوير القطاعات القائمة فعلاً. ويوضح الجدول (2) اجمالي تكوين رأس المال الثابت ونسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين رأس المال الثابت:

جدول (2) مساهمة القطاع النفطي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت(مليون دينار)

السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال الثابت (%)	مساهمة القطاع النفطي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية (%)	
	1	2	3	4	نسبة 3:1 5	نسبة 1:4 6
1995	115867.7	-	1706.0	6695482.9	1.47	1.73
1996	47747	(58.79)	6922.8	6500924.6	14.50	0.73
1997	104821.5	119.54	714.8	15093144	0.68	0.69
1998	172884.5	64.93	1857.1	17079576.8	1.07	1.01
1999	267146.6	54.52	7362.0	34359781.6	2.76	0.78
2000	490730.4	83.69	15558.5	50150752.0	3.17	0.98
2001	833049.7	69.76	27973.9	40750725.7	3.36	2.04
2002	2199045.7	163.98	136949.9	41223540.5	6.23	5.33
2004	2857807	29.96	451696.2	47958545.6	15.81	5.96

15.91	23.60	64000065.6	2402588.2	256.30	10182362.2	**2005**
17.69	15.62	95587954.8	2641465.4	66.08	16911154	**2006**
6.98	2.54	107828462.5	191583.6	(55.47)	4753040.4	**2007**
14.80	0.64	157026061.6	148559.0	208.62	23240539	**2008**
10.31	1.77	130643200.4	238462	(42.04)	13471242	**2009**
16.20	11.43	162064565.5	3000182	94.88	26252777	**2010**
12.99	14.58	217327107.4	4117870	7.55	28234993	**2011**
15.00	7.75	254225490.7	2955571	35.08	38139871	**2012**
20.12	5.66	273587529.2	3115737	44.30	55036676	**2013**
20.96	8.65	266420384.5	4827454	1.45	55837402.9	**2014**
25.36	57.00	199715699.9	28869107	(9.29)	50650572.7	**2015**
14.08	41.76	203869832.2	11987806	(21.75)	39634030	**2016**
14.39	36.62	224636323.2	11839502	(18.43)	32330275.7	**2017**
12.38	37.03	258035199.6	11829823	(1.19)	31944571.6	**2018**
	13.64%					**المتوسط**

المصدر: الحقل (1,3,4) اعداد الباحث اعتماداً وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة
الحقل (2,5,6) اعداد الباحث.

ملاحظة: بيانات اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي لسنة 2003 غير متوفرة بسبب ظروف الحرب.

من خلال الجدول (2) يتضح أن معدل نمو اجمالي تكوين رأس المال المحلي الثابت للمدة المدروسة يتزامن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي, وفي المقابل يتزامن الناتج المحلي الإجمالي مع حجم عائدات النفط, وهو أكبر مكون في الناتج المحلي الإجمالي. اذ يلاحظ أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.91-%) عام 1996 كما في جدول (1) أدى الى انخفاض تكوين رأس المال بنسبة (58.79-%), والتي كانت نسبة مساهمة القطاع النفطي (14.50%), بالرغم من ارتفاع الايرادات النفطية من (2035) مليون دينار عام 1995 الى (2550) عام 1996, وأن نسبة تكوين رأس المال المحلي الثابت الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (1.73%) وهو ما يعني أن نسبة (98.27%) من الناتج المحلي الإجمالي كان عبارة عن استهلاك .

أما السنوات (1997-2006) فقد شهد اجمالي تكوين رأس المال الثابت زيادة مستمرة , ففي عام 1997 بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء, زادت الصادرات النفطية العراقية ومن ثم ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين رأس المال الثابت بمقدار (0.68%), وتصاعدت هذه النسبة حتى وصلت الى (15.62%) عام 2006, وهوما يدل على انخفاض نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي. بينما في عام 2007 انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة (55.47-%), على فالرغم من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12.81%), اذ بلغت نسبة تكوين رأس المال المحلي الثابت الى اجمالي الناتج المحلي (6.98%),وهو ما يعني ارتفاع نسبة الاستهلاك مقارنة مع الاستثمار, في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين رأس المال الثابت (2.54%). في حين شهد عام 2008 ارتفاع اجمالي تكوين رأس المال بنسبة كبيرة بلغت (208.62%) مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (45.63%) تزامناً مع ارتفاع الانتاج والصادرات والأسعار النفطية وبلغت نسبة تكوين رأس المال المحلي الثابت الى اجمالي الناتج المحلي (14.80%) وهو ما يدل على انخفاض نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في عام 2009 انخفض تكوين رأس المال الثابت بنسبة (42.04-%) بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (16.80%) بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط من (94.4) دولار للبرميل عام 2008 الى (61.0) دولار للبرميل عام 2009. كذلك بالنسبة لبقية السنوات, لذلك فإن أكبر عامل يؤثر على تكوين رأس المال المحلي الثابت هو القطاع النفطي وتقلباته, اذ يؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر بدوره على تكوين رأس المال الثابت, فالتقلبات في أسعار النفط للأعوام (2014-2015-2016) وانعكاسها على الناتج المحلي الإجمالي, ومن ثم تكوين رأس المال المحلي الثابت, فمن خلال الجدول (2), يلاحظ أن معدل نمو تكوين رأس المال المحلي الثابت أستمر بالانخفاض لتلك السنوات نتيجة انخفاض أسعار النفط على الرغم من ارتفاع الانتاج والصادرات للسنوات نفسها .أما عام 2017 فقد شهد تكوين رأس المال المحلي الثابت زيادة بنسبة (12.64%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10.19%) وتأثير ذلك على تكوين رأس المال المحلي

الثابت. في حين شهد عام 2018 انخفاض تكوين رأس المال المحلي الثابت على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (14.87%) فقد انخفض معدل تكوين رأس المال بنسبة (-1.19%) وبلغت نسبة تكوين رأس المال المحلي الثابت الى اجمالي الناتج المحلي (12.38%) وهو ما يعني ارتفاع نسبة الاستهلاك مقارنة الى الاستثمار. وان متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين رأس المال المحلي الثابت خلال المدة المدروسة هو (13.64%) هذا ما يدل على اعتماد تكوين رأس المال المحلي الثابت على القطاع النفطي اكثر من بقية القطاعات الاخرى. والشكل (2) يوضح تطور مساهمة القطاع النفطي في تكوين رأس المال الثابت للمدة (1995-2018):

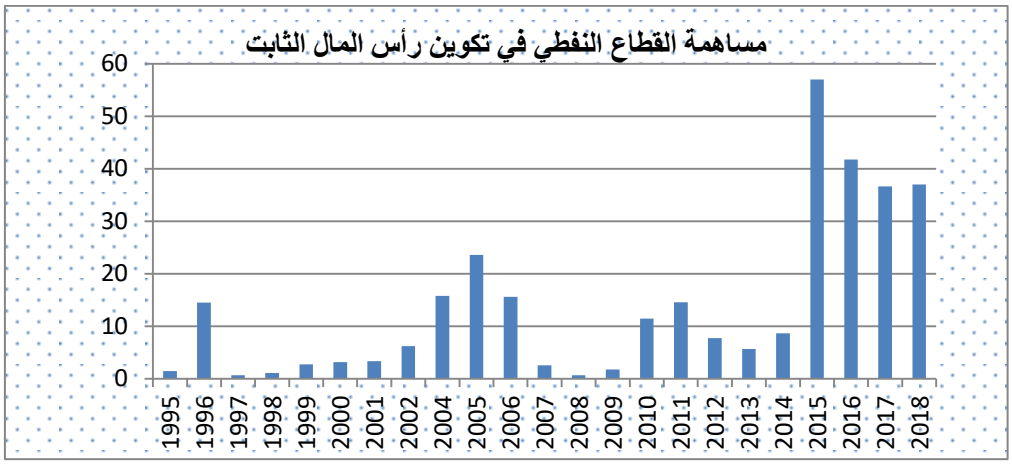

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

شكل (2): تطور مساهمة القطاع النفطي في تكوين رأس المال الثابت للمدة (1995-2018).

2-2 : مساهمة القطاع النفطي في تحصيل العملات الأجنبية: يساهم القطاع النفطي العراقي في الحصول على العملات الأجنبية, لأن العراق يعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط في التجارة الخارجية, ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية عن طريق الصادرات النفطية , ويعتمد استيراد المواد الأولية والسلع والآلات والمعدات من البلدان المتقدمة اقتصادياً بشكل أساسي على ما يوفره قطاع النفط من عملات أجنبية, لذلك من الضروري الحفاظ على كمية كافية من العملات الأجنبية والسعي لإنشاء احتياطي مناسب يلبي متطلبات المدفوعات الخارجية للدولة. ويوضح الجدول (3) مساهمة القطاع النفطي في تحصيل العملات الأجنبية للمدة (1995-2018):

جدول (3) مساهمة القطاع النفطي في تحصيل العملات الاجنبية (مليون دولار)

السنة	اجمالي قيمة الصادرات 1	قيمة الصادرات النفطية 2	قيمة الصادرات الأخرى 3	نسبة مساهمة 2:1 4	نسبة مساهمة 3:1 5
1995	496	461	35	92.94	7.06
1996	731	680	51	93.02	6.98
1997	4602	4280	322	93.00	7.00
1998	5500	5111	389	92.93	7.07
1999	13067	12104	963	92.63	7.37
2000	20380	19771	609	97.01	2.99
2001	16510	15685	825	95.00	5.00
2002	13250	12593	657	95.04	4.96
2003	7990	7519	471	94.11	5.89
2004	18490	17751	739	96.00	4.00
2005	23809	23318	491	97.94	2.06
2006	29360	28609	751	97.44	2.56
2007	41267	39530	1737	95.79	4.21
2008	61273	59538	1735	97.17	2.83
2009	41791	41329	462	98.89	1.11
2010	52482	52202	280	99.47	0.53
2011	83225	82986	239	99.71	0.29
2012	94391	94027	364	99.61	0.39

2013	89741	89214	527	99.41	0.59
2014	84506	84129	377	99.55	0.45
2015	49402	49085	317	99.36	0.64
2016	43774	43622	152	99.65	0.35
2017	60022	59560	462	99.23	0.77
2018	85684	83814	1870	97.82	2.18
المتوسط				**%96.28**	**%3.22**

المصدر: الحقل (1,2,3) اعداد الباحث اعتماداً على وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاءات التجارة لسنوات مختلفة. الحقل (4,5) اعداد الباحث

من خلال الجدول (3), يلاحظ أن القطاع النفطي يساهم بمتوسط (96.28%) من اجمالي الصادرات العراقية للمدة المدروسة, في حين تساهم القطاعات الأخرى بمتوسط (3.22%) خلال المدة نفسها, وهو ما يعني أن العراق يعتمد كلياً على القطاع النفطي في الحصول على العملات الأجنبية ,لذلك ,يعتمد مقدار حجم الإيرادات من العملات الأجنبية على الإنتاج والصادرات وأسعار النفط الخام العالمية, إذ يلاحظ استمرار زيادة قيمة الصادرات النفطية تزامناً مع زيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط الخام, ومن ثم زيادة العملات الأجنبية نتيجة زيادة الصادرات النفطية , فمن خلال الجدول يلاحظ ان المدة (1995–2000) شهدت نمواً ملحوظاً في زيادة العملات الأجنبية متمثلة بقيمة الصادرات النفطية , اذ بلغت أعلى قيمة للصادرات النفطية للمدة المشار اليها (19771) مليون دولار عام 2000 بعد ارتفاع معدل الانتاج اليومي وارتفاع الأسعار الى (27.6$), بعد أن كانت لا تتجاوز (500) مليون دولار عام 1995, وبعد السماح للعراق بتصدير النفط الخام, زادت قيمة الصادرات النفطية .وشهدت المدة (2001–2003) انخفاض في قيمة الصادرات النفطية نتيجة انخفاض معدل الانتاج النفطي , كذلك انخفاض أسعار النفط الخام , مما أثر سلباً على حجم العملات الأجنبية ومن ثم على الاقتصاد العراقي, نتيجة اعتماده كلياً على واردات النفط الخام , اذ بلغت ادنى قيمة للصادرات النفطية خلال المدة (2001–2003) عام 2003 (7519) مليون دولار بالرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام عام 2003 بسبب انخفاض الانتاج اليومي للنفط الخام الى (1.53) مليون برميل يومياً, ونتيجة الظروف الامنية التي حدثت, فقد أدت الى توقف انتاج وتصدير النفط الخام للأشهر الأولى من عام 2003 .أما المدة (2004–2008) فقد شهدت زيادة في قيمة الصادرات النفطية, مما يعني ارتفاع في حجم العملات الأجنبية, اذ يلاحظ زيادة قيمة الصادرات النفطية من (7519) عام 2003 الى (17751) عام 2004, نتيجة ارتفاع معدل انتاج النفط اليومي بنسبة(30.07%) وارتفاع معدل التصدير اليومي بنسبة (53.01%) عن عام 2003, فضلاً عن ذلك ارتفاع أسعار النفط الخام, واستمرت قيمة الصادرات النفطية في الارتفاع حتى وصلت الى اعلى قيمة للصادرات خلال المدة (2004–2008) عام 2008, اذ بلغت (59538) مليون دولار, نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام الى (94.4$) وزيادة انتاج وتصدير النفط. أما عام 2009 فقد شهد انخفاض قيمة الصادرات النفطية, على الرغم من ارتفاع انتاج وتصدير النفط الخام, تزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام نتيجة الازمة المالية العالمية. كذلك شهدت المدة (2013–2016) انخفاض قيمة الصادرات النفطية, على الرغم من الزيادة في معدل النمو اليومي لإنتاج النفط , والزيادة في معدل نمو الصادرات تزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام. في حين شهدت السنوات (2017–2018) زيادة في قيمة الصادرات النفطية نتيجة زيادة أسعار النفط الخام كذلك الزيادة في معدل النمو اليومي لإنتاج وتصدير النفط الخام. وفيما يتعلق بصادرات القطاعات الأخرى , فإن نسبتها منخفضة في توفير العملات الأجنبية, وهذا بسبب تدني القدرة الإنتاجية والتصديرية لهذه القطاعات, نتيجة قلة تخصيصات الاستثمار لبناء قطاعات انتاجية تساهم في الحصول على العملات الأجنبية وإهمال القطاعات الأخرى القائمة والاعتماد على عائدات قطاع النفط. ويمثل الشكل (3) تطور مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الصادرات للمدة (1995–2018):

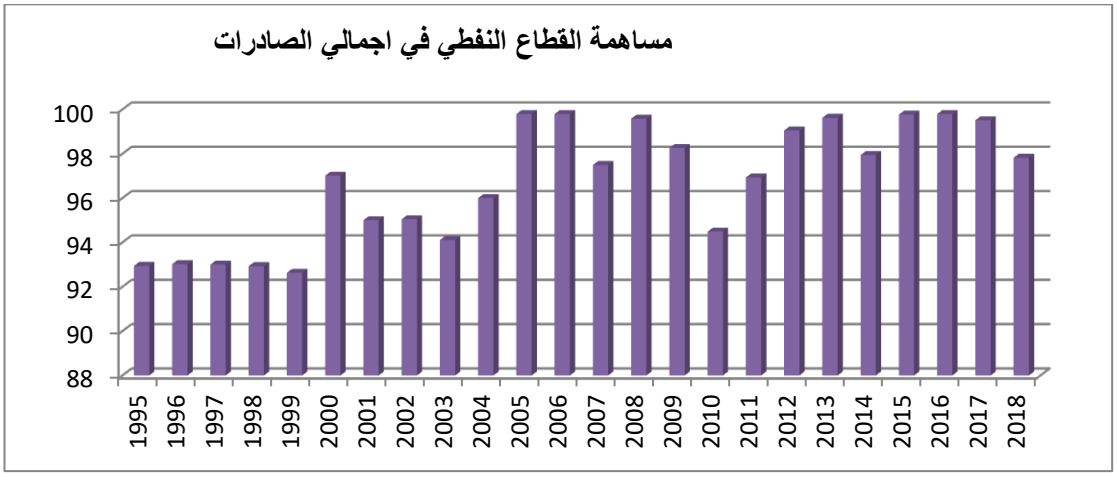

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3).

الشكل (3) : مساهمة القطاع النفطي اجمالي الصادرات للمدة (1995-2018).

2-3: مساهمة القطاع النفطي في دعم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: يعرف ميزان المدفوعات بأنه الفرق بين قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها خلال مدة زمنية محددة , ويسجل الميزان التجاري على أنه فائض إذا كانت قيمته التصديرية أكبر من قيمته الاستيرادية, ويسجل عجزاً إذا كانت قيمة وارداته أكبر من قيمة صادراته, ويعني أيضاً التجارة الخارجية المنظورة ويتضمن عمليات الشراء والبيع لبلد ما من السلع والخدمات , وهذا هو المفهوم الواسع للميزان التجاري. ويشكل الميزان التجاري الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات ويسمى الحساب الجاري. تسجل الصادرات سجلاً دائناً ينتج عنه تدفق المدفوعات من الخارج, بينما تسجل الاستيرادات سجلاً مديناً يتضمن تدفق المدفوعات الى الخارج. لذلك, يؤدي قطاع التجارة الخارجية دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الدخل القومي الذي يتحقق من خلال الصادرات والاستيرادات, كذلك يساهم في بناء الهيكل الاقتصادي ومعرفة حجم الاختلال الانتاجي, لذا, فإن التجارة الخارجية تعكس مستوى تطور الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني من خلال مؤشر الصادرات ونسبة مساهمتها ومؤشر درجة الانكشاف ومؤشرات الاستيرادات وهيكلها **(زيارة ودعدوش,2019:335).**

2-3-1: مؤشرات الخلل في هيكل الصادرات:

1 – مؤشر التنوع السلعي لهيكل الصادرات: وهو مؤشر يقيس مدى التنوع السلعي لتصدير البلد من خلال نسبة كل سلعة الى اجمالي الصادرات, اذ يوضح مدى تنوع الهيكل الانتاجي للبلد **(محمود,2011:46).**

2- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للصادرات: يشير هذا المؤشر الى درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج من جانب الصادرات, من خلال قياس نسبة اجمالي الصادرات من السلع والخدمات في سنة معينة الى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة. وتعني النسبة الاعلى أن الدولة تعتمد على الاقتصاد العالمي واندماجها فيه, ولكن يجب أن يؤخذ نمط الصادرات ونوعيتها في الاعتبار, لأن تصدير السلع الصناعية ليس مدعاة للقلق , كما هو الحال في السلع الأولية **(صالح والموسوي,2018:413).**

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي للصادرات} = \frac{EGS}{GDP} * 100$$

من خلال الجدول (4) والشكل (4) يلاحظ أن نسبة الانكشاف الاقتصادي كانت (12.40%) عام 1995 واستمرت بالارتفاع للأعوام (1995-2001) وهو ما يدل على الاعتماد على الاقتصاد العالمي , ثم انخفضت عام 2002 اذ كانت نسبة الانكشاف الاقتصادي للصادرات (62.90%), واستمرت بالانخفاض حتى عام 2016 باستثناء الاعوام (2004-2007-2008-2010-2011) التي شهدت ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي والاعتماد على الاقتصاد العالمي. في حين شهدت الاعوام (2013-2016) انخفاضاً كبيراً في نسبة الانكشاف الاقتصادي, اذ وصلت الى (27.38%) عام 2016, نتيجة انخفاض أسعار النفط

الخام ما أثر سلباً على الصادرات العراقية لأن المكون الرئيسي للصادرات العراقية هو القطاع النفطي. أما الأعوام (2017-2018) شهدت ارتفاع درجات الانكشاف الاقتصادي للصادرات نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام والاعتماد على الاقتصاد العالمي , وكان متوسط نسبة درجة الانكشاف الاقتصادي للمدة المدروسة (1995-2018) (46.02%) وهو مؤشر مرتفع, مما يشير الى اعتماد العراق على الاقتصاد العالمي, نتيجة الاعتماد على الصادرات من سلعة واحدة, وهو النفط المصدر أساساً الى البلدان المتقدمة, مما جعل الاقتصاد العراقي مرتبطاً بتقلبات النظام الرأسمالي والدورات التجارية لهذه البلدان.

2-3-2: مؤشرات الخلل في هيكل الاستيرادات:

1 - مؤشر التنوع السلعي لهيكل للاستيرادات: يعبر هذا المؤشر عن درجة تنوع السلع في هيكل الاستيراد عن طريق قياس نسبة كل سلعة الى إجمالي السلع المستوردة المصنفة حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) للإحصاءات التجارية للسلع التي تعدها ادارة الإحصاءات في الأمم المتحدة عن التجارة العالمية **(المعاضيدي,2019:68)**.

2 - مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للاستيرادات: يشير هذا المؤشر الى درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج من جانب الاستيرادات, من خلال قياس نسبة اجمالي الاستيرادات من السلع والخدمات في سنة معينة الى الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة, وكلما انخفضت نسبة درجة الانكشاف الاقتصادي كلما أشارت الى انخفاض الاعتماد على الخارج , وكلما زادت نسبة درجة الانكشاف الاقتصادي دل ذلك على الاعتماد على الخارج في استيراد السلع , ومن ثم لا يمكن تخفيض هذا المؤشر الا بزيادة ناتج القطاع الاقتصادي للبلاد **(فرحان,2013:99)**.

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي للاستيرادات} = \frac{MGS}{GDP} * 100$$

من خلال الجدول (4) والشكل (4) يلاحظ أن نسبة درجة الانكشاف الاقتصادي للاستيرادات للمدة (1995-2002) شهدت تذبذباً واضحاً في اتجاه الانخفاض من حيث أهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي, باستثناء الأعوام (1997-1999) شهدت ارتفاع نسبة درجة الانكشاف الاقتصادي للاستيرادات, إذ بلغت عام 1999 (46.66%) وهي نسبة عالية تبين مدى الاعتماد على الاقتصاد العالمي في الاستيرادات, نتيجة للضعف الكبير في النظام الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية للبلد.

2-3-3: درجة الانكشاف الاقتصادي الاجمالي: تعرف درجة الانكشاف الاقتصادي بأنها الدرجة التي يعتمد فيها النشاط الاقتصادي لبلد ما على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد, وأبرزت أهميته في بيان مدى مساهمة التجارة الخارجية في قطاعي (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, لذلك, اذا كان هذا المؤشر مرتفعاً, فهذا يشير الى اعتماد الدولة الكبير على العالم الخارجي, وهذا يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعله يعتمد على العالم الخارجي, ويتم قياس درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال اجمالي قيمة التجارة الخارجية(الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات) مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي **(العبدلي ورشيد,2016:339)**.

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{MGS+EGS}{GDP} * 100$$

من خلال الجدول (4) والشكل (4) يلاحظ تذبذب درجة الانكشاف الاقتصادي للمدة المدروسة, اذ يلاحظ ان الانكشاف الاقتصادي في عام 1999 في أعلى مستوى له للمدة المدروسة, نتيجة تراجع القدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية. في حين شهد الانكشاف الاقتصادي بعد الاحتلال الامريكي انخفاضاً مستمراً مع تزايد قيمة الناتج المحلي الاجمالي تزامناً مع ارتفاع الناتج النفطي حتى وصل الانكشاف الاقتصادي الى أدنى مستوى له بعد الاحتلال الامريكي (48.77%) عام 2016, وبلغ متوسط نسبة الانكشاف الاقتصادي الاجمالي (75.37%) وهذه النسبة العالية تعني أن الاقتصاد العراقي زاد من اعتماده على العالم الخارجي ,مما يدل على أن العراق معرض جداً للتأثيرات الناتجة عن تصدير سلعة واحدة وهي النفط.

2-2-3-4: الميزان التجاري: يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة (السلع الملموسة) للصادرات والاستيرادات, وهو يمثل الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع الملموسة **(العبدلي ورشيد,2016:338)**.

الميزان التجاري = الصادرات – الاستيرادات

يلاحظ من الجدول (4) والشكل (4) ان الميزان التجاري للأعوام (1995-1996) عانى من عجز بسبب الظروف التي حدثت والحصار الاقتصادي الذي تسبب في تعليق الصادرات النفطية. لكن بعد تنفيذ مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) زاد من تصدير النفط الخام مما أثر على الميزان التجاري من خلال تحقيقه فائضاً من الصادرات تجاوزت الواردات للمدة (1997-2002).وبعد عام 2003 ظهر العجز مرة أخرى في الميزان التجاري خلال الأعوام (2003-2004), ويرجع ذلك الى الانفتاح الاقتصادي والاستيرادات الكبيرة خلال تلك المدة من السلع الاستهلاكية والمعدات والآلات لإعادة بناء ما دمرته الحرب, ومن ثم حقق الميزان التجاري خلال المدة (2005-2018) فائضاً كبيراً, ومع ذلك, فإن هذا الفائض لا يشير الى أن الهيكل الاقتصادي للبلد قوي, بسبب اعتماده على صادرات المورد الطبيعي المستنفد, ومن ثم فإن هيكل الاقتصاد ضعيف وأكثر ريعية. ويوضح الشكل (4) تطور هيكل ميزان المدفوعات في العراق للمدة (1995-2018):

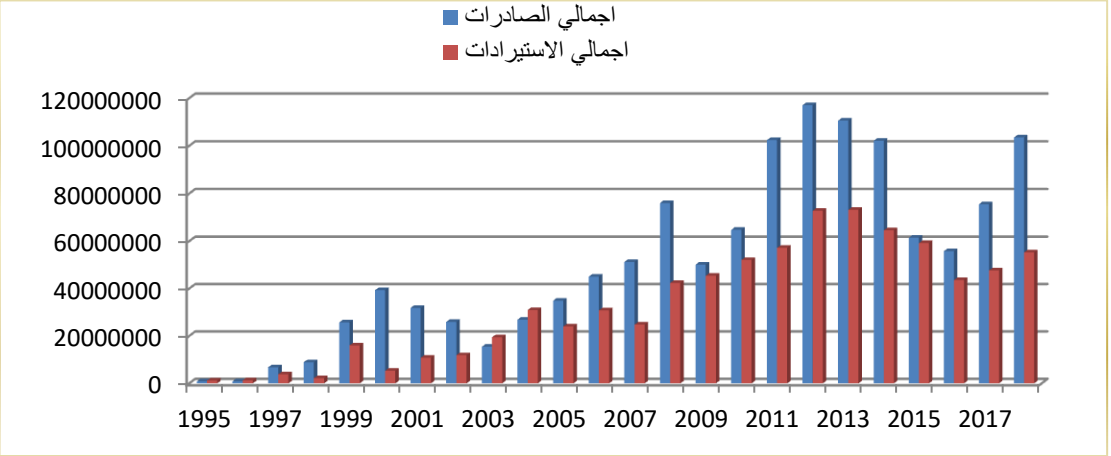

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4).

الشكل (4) : تطور الميزان التجاري في العراق للمدة (1995-2018).

جدول (4) هيكل الميزان التجاري للمدة (1995-2018) (مليون دينار)

السنة	الصادرات			الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	درجة الانكشاف الاقتصادي للصادرات (%)	درجة الانكشاف الاقتصادي للاستيرادات	درجة الانكشاف الاقتصادي الاجمالي
	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات الاخرى						
1995	830304	771714	58590	1205280	6695482.9	(374976)	12.40	18.00	30.40
1996	855270	795600	59670	1287000	6500924.6	(431730)	13.16	19.80	32.95
1997	6769542	6295880	473662	3824600	15093144	2944942	44.85	25.34	70.19
1998	8910000	8279820	630180	2191860	17079576.8	6718140	52.17	12.83	65.00
1999	25768124	23869088	1899036	16032360	34359781.6	9735764	75.00	46.66	121.66
2000	39333400	38158030	1175370	5299780	50150752.0	34033620	78.43	10.57	89.00
2001	31847790	30256365	1591425	10839051	40750725.7	21008739	78.15	26.60	104.75
2002	25930250	24644501	1285749	11875076	41223540.5	14055174	62.90	28.81	91.71
2003	15468640	14556784	911856	19481968	29894476.2	(4013328)	51.74	65.17	116.91
2004	26865970	25792203	1073767	30952241.9	47958545.6	(4086271.9)	56.02	64.54	120.56
2005	34881984	34809856	72128	23986240	64000065.6	10895744	54.50	37.48	91.98

2006	45030275	44935875	94400	30815700	95587954.8	14214575	47.11	32.24	79.35
2007	51247616	49961611	1286005	24777452	107828462.5	26470164	47.53	22.98	70.51
2008	76025118	75708973	316145	42346728	157026061.6	33678390	48.42	26.97	75.38
2009	50122710	49251576	871134	45432534	130643200.4	4690176	38.37	34.78	73.14
2010	64754414	61184554	3569860	52083190	162064565.5	12671224	39.96	32.14	72.09
2011	102419460	99271588	3147872	57172388	217327107.4	45247072	47.13	26.31	73.43
2012	117049923	115936524	1113399	72754398	254225490.7	44295525	46.04	28.62	74.66
2013	110560912	110144496	416416	73117968	273587529.2	37442944	40.41	26.73	67.14
2014	102132606	100026316	2106290	64556878	266420384.5	37575728	38.34	24.23	62.57
2015	61514510	61366117	148393	59191349	199715699.9	2323161	30.80	29.64	60.44
2016	55811850	55697100	114750	43615200	203869832.2	12196650	27.38	21.39	48.77
2017	75507676	75140340	367336	47635428	224636323.2	27872248	33.61	21.21	54.82
2018	103506272	101247312	2258960	55249088	258035199.6	48257184	40.11	21.41	61.52
المتوسط							46.02	29.35	75.37

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات مختلفة.

الاستنتاجات:

1 – للعوائد النفطية آثار إيجابية في حالة التخصيص الأمثل لتلك العوائد لخدمة الاقتصاد والمجتمع من خلال توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الوطنية وتحسين واقع منظومة الإنتاج بما يخدم التنويع الاقتصادي, وآثار سلبية في ظل غياب الإدارة الفعالة لهذه العوائد النفطية وعدم وجود رؤية واضحة للتنمية في ظل الواقع الذي يشهد فشل السياسات الاقتصادية.

2 – يعتمد هيكل الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على العوائد النفطية في بناء مرتكزاته الاساسية, ومن ثم فإن التغيرات التي تحدث في حجم الانتاج النفطي وتصديره, كذلك أسعار النفط الخام, تنعكس بشكل مباشر على هيكل الاقتصاد العراقي.

3 – ارتباط أسعار النفط الخام بالعوائد النفطية بعلاقة مباشرة, لذلك فإن بناء المرتكزات الاساسية في العراق مرهونة بمدى ارتفاع أسعار النفط الخام.

4 – يعتمد الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي ,مما يدل على أن العراق معرض جداً للتأثيرات الناتجة عن تصدير سلعة واحدة وهي النفط.

التوصيات

1 – بناء إدارة اقتصادية كفؤة وذات إرادة وطنية قادرة على توظيف العوائد النفطية الضخمة واستخدامها في المجالات الاستثمارية ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة ، مثل المشاريع الصناعية والمشاريع الزراعية، بحيث تخلق روابط أمامية وخلفية فيما بينها، وكذلك زيادة الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني الآن وفي المستقبل.

2– ضرورة تنويع الهيكل الاقتصادي في العراق من خلال توظيف العوائد النفطية في تنمية القطاعات الانتاجية وخصوصاً الزراعية والصناعية, بما يؤدي الى تنوع الايرادات العامة بدلاً من الاعتماد على النفط. لتحقيق الاستقرار الاقتصادي, كذلك اصلاح النظام الضريبي الذي من شأنه منع الهدر المالي وتوجيه تلك العوائد نحو الاصلاح الاقتصادي.

3 – لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من صدمات أسعار النفط الخام, إنشاء صندوق لإدارة الفوائض النفطية شريطة أن يخضع الصندوق للضوابط والشروط التي تحددها الجهات العراقية المسؤولة، فمن الممكن أن يتم استثمار أموال هذا الصندوق في شكل استثمار مباشر في القطاع الحقيقي أو في استثمار غير مباشر في السوق المالية, وغالبًا ما تُترك مسألة تحديد النسبة المئوية للموارد التي سيتم استثمارها في هذا الصندوق للسلطة التشريعية بعد تقديمها من قبل السلطات المختصة, مثل وزارة

التخطيط والمالية, ومن المرجح أن وجود صندوق لإدارة فائض العوائد النفطية, سيكون له تأثير على تحسين الوضع الاقتصادي المالي في العراق وتقليل التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل وزارة التخطيط والمالية, ومن المرجح أن وجود صندوق لإدارة فائض العوائد النفطية, سيكون له تأثير على تحسين الوضع الاقتصادي المالي في العراق وتقليل التقلبات في مؤشرات الاقتصاد الكلي

4 – يجب تقليل الاعتماد على العالم الخارجي من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية المهمة التي تؤدي الى تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. **أبو العلا,** يسرى محمد(2007), **علم الاقتصاد,** دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, مصر.
2. **اسماعيل, محمد صادق محمد (2010), مجلس التعاون الخليجي في الميزان**, دار العلوم, مصر.
3. **بريهي,** فارس كريم (2011), **الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية,** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد (27).
4. **الجباري,** أكبر عمر (2015), **كيفية تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي في العراق,** مركز الكتاب الأكاديمي, الاردن.
5. **الجبوري,** حامد عبد الحسين خضير (2015),**استثمار العائدات النفطية لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق,** رسالة ماجستير (غير منشورة),كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء.
6. **الجبوري,** ختام حاتم حمود, **وعبد المهدي,** دعاء عبد الامير (2019), **الإيرادات النفطية واثرها في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة (1990-2015),** مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية, كلية المستقبل الجامعة, المجلد (11), العدد (4).
7. **حبيب,** كاظم(1977), **تطور التراكم في الاقتصاد العراقي,** مجلة النفط والتنمية, العدد(8).
8. **حكيمة,** حليمي (2017), **ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر**, مجلة ميلاف للبحوث والدراسات, جامعة محمد الشريف مساعدية, العدد (5).
9. **الخفاجي,** سيف علي عبد الرزاق شريف (2017), **قياس اثر صدمة الإيرادات النفطية في متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (1999-2015),**رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بابل.
10. **خۆشناو,** صباح صابر محمد, **وبلبس,** هەژار طلعت أبو بكر (2018), **تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة الجارية والاستثمارية في العراق للمدة (1980-2017),** مجلة زانكو للعلوم الانسانية, المجلد (22), العدد (4).
11. **داود, تغريد داود سليمان (2016), أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي, مجلة جامعة بابل, العلوم الصرفة والتطبيقية, المجلد (24), العدد (4).**
12. **راهي, محمد غالي, وعلي, معن عبود (2015), الخيارات المتاحة أمام العراق لتعظيم إيراداته النفطية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد (12), العدد (35).**
13. **زيارة, رحيم حسوني, ودعدوش, علي عبد الكاظم(2019), تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2017),** مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد(25), العدد(114).
14. شاهو، عزيز(1985)، تقويم الدور القومي للمال العربي ومجالات توظيفه في التنمية القومية، مجلة النفط والتنمية، العدد (5).
15. الشمري, حسين عبد الكريم جعاز (2016), توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة (1990-2013), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء.

16. الشمري, مايح شبيب (2010), تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد (5), العدد (15).

17. صالح, علي وهيب(2016), أثر تغيرات أسعار النفط الخام على معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة(1990-2003), مجلة الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, العدد(108).

18. صالح, لورنس يحيى, والموسوي, محمد طاهر نوري(2018), آليات توليد البطالة في العراق وأنواعها واحتساب المقنعة منها دراسة تحليلية للمدة (2003-2015), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد(24), العدد(108).

19. عبد الفضيل, محمود (1979), النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية, سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

20. العبدلي, سعد عبد نجم, ورشيد, هبة سعد(2016), تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980-2013), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد(22), العدد(89).

21. عبود, لقاء شاكر(2014), دور الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (205-2011), مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, المجلد(6), العدد(1).

22. علي, محمد ابراهيم, ومسعود, ليث صلاح, وعبد الحسين, رؤى حسين (2016), الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد (49).

23. فرج, سكنه جهيه (2015), العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003-2014), مجلة الاقتصاد الخليجي, جامعة البصرة, المجلد (31), العدد (26).

24. فرحان, سعد عبد الكريم حماد(2013), تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (2003-2010),مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد(5), العدد(10).

25. مجيد, محمد علي حميد (2009), الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد (2), العدد (11).

26. محمد, شكوري سيدي (2012), وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري, اطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية, جامعة أبي بكر بلقايد

27. محمود, حبيب(2011), تحليل التجارة الخارجية في سوريا للمدة (2005-2009), مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, جامعة دمشق, المجلد(33), العدد(1).

28. المرزوك, حامد عباس محمد (2008), اتجاهات الانفاق العام في الدولة العربية الريعية "المملكة العربية السعودية إنموذجاً", اطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة.

29. المعاضيدي, نمير خضر عياده (2019), تحليل دور الايرادات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة للعراق بعد عام 2003, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الادارة والاقتصادية, جامعة بغداد.

30. مهدي, حيدر كاظم (2015), انخفاض اسعار النفط و الإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق, مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد (5), العدد (1).

31. ناشور, هيام خزعل (2012), العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي, مجلة الاقتصادي الخليجي, جامعة البصرة, المجلد (29) , العدد (23).

32. نعيمة, حمادي (2009), تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008), رسالة ماجتير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة حسيبة بن بو علي.

33. عجمية, عبد العزيز (1988), فصول في الاقتصاد العربي , الدار الجامعية, بيروت, لبنان.

34. ياسر, صالح (2013), النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق, مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق, عمان, الاردن.

ثانياً: التقارير الرسمية والنشرات السنوية:

35. البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات مختلفة.

36. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاءات التجارة لسنوات مختلفة.

37. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الحسابات القومية لسنوات.

38. التقرير الوطني للتنمية البشرية, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014), شباب العراق تحديات وفرص.

ثالثاً: المصادر باللغة الاجنبية:

39. YACOUB, LORIAN ADMON (2015) ,RECONSTRUCTING THE GOVERNANCEOFIRAQIOIL (2003-2013) – Distribution of Oil Revenues Among Kurdistan and Iraq's Provinces PhD thesis, School of Social Sciences, University of Sheffield